الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة

استمارة المشاركة

المؤتمر الدولي: حول " صناعة السياحة بين متطلبات التنمية وترقية المجتمع " تحت شعار : من اجل خلق ثقافة سياحية .

ايام 12و13و14 مارس 2018.

الاسم واللقب : بوخروبة الغالي BOUKHEROUBA Ghali	**الاسم واللقب** : ياسين بوبكر
المؤهل العلمي: طالب سنة ثالثة دكتوراه	**المؤهل العلمي**: دكتوراه
التخصص: مناجمنت مالي ومحاسبي	**التخصص**: اقتصاد صناعي
مكان العمل : جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –	**مكان العمل** : جامعة محمد خيضر – بسكرة –
البريد الالكتروني: Ghali.c@live.fr	**البريد الالكتروني**: yacin_84@yahoo.co.uk
رقم الهاتف : 07-97-54-11-73	**رقم الهاتف** : 07-80-81-86-47

المحور الرابع : واقع السياحة في الجزائر

عنوان المداخلة : السياحة في ظل الاستراتيجية الجديدة للمخطط التوجيهي الجزائري للتهيئة السياحية (SDAT 2030).

ملخص :

ان السياحة في العصر الحالي صناعة متكاملة تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكثير من البلدان التي اهتمت بتنميتها، على عكس الجزائر والتي بالرغم من ادراجها للاستثمارات السياحية في الخطة الوطنية للتنمية فإنها لم تحض بنفس القدر من الاهتمام مع القطاعات الاخرى، ويعود ذلك لطبيعة النموذج المنتهج والمتمثل في الاعتماد على الصناعة البترولية . الا ان الجزائر تفطنت في السنوات الاخيرة الى اهمية السياحة وادركت انها ضرورة حتمية. وفي هذا الشأن بادرت الجزائر نظرا لما تملكه من منتجات سياحية هامة ومتنوعة بمشاريع استراتيجية موجهة اساسا لتنمية قطاع السياحة وجعله اكثر جاذبية لسواح الداخليين والخارجيين، ويأتي المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة لأفاق 2030 بأهدافه وبرامجه والياته، ليضع معالم قيام صناعة سياحية جذابة شعارها التميز والنوعية لضمان موارد بشرية ومالية اكثر استقرارا ونموا .

الكلمات المفتاحية : السياحة ، الاستثمار السياحي ، المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة افاق 2025 .

Résumé :

Le tourisme dans l'ère actuelle constitue une industrie intégrée contribuant au développement social et économique de nombreux pays qui ont donné au secteur du tourisme une importance particulière. Contrairement à l'Algérie. Et malgré l'inclusion des investissements touristiques dans le plan de développement national, cela n'a suscité autant d'attention que les autres secteurs. Ceci est dû au modèle suivi en fonction de la dépendance totale de l'industrie pétrolière. Cependant, ces dernières années, l'Algérie a réalisé l'importance du tourisme et a compris son impératif. Et a cet égard lancé Algérie – parce que la possession de produits touristiques un important et diversifié – le projet de stratégie vise principalement le développement de secteur du tourisme et de rendre plus attrayante pour les touristes internes et externes , vient le plant maitre pour créer un perspectives touristiques pour 2030 les objectifs , programmes et mécanismes , de mettre les caractéristiques de l'industrie du tourisme une devise attrayante de l'excellence et la qualité pour garantir des ressources humaines et financières supplémentaires et plus stable .

Mots clés : **Touriste , l'investissement touristique , Schéma directeur d'aménagement touristique " SDAT 2030 "**

مقدمة :

سارعت الجزائر الى بناء سياسة جديدة لترقية المنتوج السياحي الجزائري ليتماشى مع السوق العالمية من خلال دعم الاستثمار السياحي في اطار شروط التنمية السياحية المستدامة، ومن خلال هذا المجال بادرت الجزائر الى جملة من المتطلبات : كرفع الخدمات ودعم التكوين فيه، الترويج للمنتوج السياحي الجزائري ، تثمين التراث التاريخي الطبيعي الثقافي الوطني و زيادة حجم الاستثمارات السياحية لتشجيع الاقتصاد البديل الذي لا يقوم على اساس المحروقات ،فكان من الضروري اعداد برنامج للتهيئة السياحية يحقق هذه الاهداف . ومن خلال ذلك بادرت الجزائر الى اعداد مخطط بداية من سنة 2008 عرف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية افاق 2030 ، والذي هو اداة تترجم ارادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية ، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، ولتحقيق قفزة نوعية وجعلها اولوية وطنية .

فكيف يساهم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 في تطوير قطاع السياحة في الجزائر ، وما هي أهم المعوقات التي تحول دون ذلك ؟

المحور الأول : مفاهيم عامة حول السياحة والسائح

المحور الثاني : المزايا والضمانات المشجعة للاستثمار في مجال السياحة

المحور الثالث : المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كوسيلة لترقية الاستثمار السياحي في الجزائر

الفرع الأول : تعريف السياحة والسائح :

أولا : تعريف السياحة : .

بدأت المحاولات الاولى لتعريف ظاهرة السياحة في الثمانينات من القرن التاسع عشر ، وقد كان اول تعريف للسياحة سنة 1905 للألماني جوبير فرويلر بوصفها : " ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والاحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة ، وهي ثمرة تقدم وسائل النقل .[1]

مجموعة من العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغيير المكان تغيرا وقتيا وتلقائيا وليس لأسباب تجارية [2]".

وقد عرفت المنظمة العالمية للسياحة (OMT) السياحة على انها : " اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه وكل ما يتعلق بها من انشطة واشباع لحاجات السائح " [3].

ثانيا : تعريف السائح :

تتعدد التعريفات حول السائح ومن بينها نذكر ما يلي :

تعريف مؤتمر الامم المتحدة للسفر والسياحة الدوليين (روما 1963) وصل الى تعريف شامل للزائر بانه : " أي شخص يزور دولة اخرى غير الدولة التي اعتاد الاقامة فيها، لأي سبب غير السعي وراء عمل يجزى منه في الدولة التي يزورها".

وهذا التعريف شمل فئتين من الزائرين هما : السائحين ومسافري الرحلات السريعة :

- السائحون وهم الزائرون المؤقتون الذين يقيمون على الاقل لمدة 30 ساعة في الدولة التي يزورونها .
- مسافري الرحلات السريعة (Excursionnistes) : وهم الزائرون المؤقتون لمدة تقل عن 24 ساعة في الدولة التي يزورونها.[4]

تعريف يفاس تينارد (Yves TINARD) السائح على انه : " كل شخص يتنقل خارج مكان اقامته المعتادة لمدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن 4 اشهر، وذلك للأسباب التالية : اسباب ترفيهية ، صحية ، دراسية ، الخروج ، المهمات والاجتماعات[5].

الفرع الثاني : أهمية السياحة

من الناحية الاقتصادية:

- تساهم السياحة في دفع الاقتصاد المحلي والعالمي ؛
- تساهم في جذب رؤوس الاموال الى البلد من حيث العملات الصعبة ؛
- تساعد في تشغيل عدد كبير من الايدي العاملة المباشرة وغير المباشرة وبالتالي التخفيف من معدل البطالة؛
- تعتبر السياحة سوق زاخر لارتباطها العضوي بالصناعة التقليدية مثلا .
- تزداد اهمية السياحة خاصة في الدول النامية التي تهدف الى تحقيق فائض او موازنة في مجال ميزان المدفوعات وتحقيق فائض في العملة الصعبة؛
- تشمل السياحة جميع الانشطة الاقتصادية في الدول وخارجها فهي تؤثر وتتأثر على نشاط الانتاج والاستهلاك والنقل والرحلات والاتصالات ...الخ؛[6]

من الناحية الثقافية :

- تعد السياحة اداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب واداة ايجاد مناخ مشعب بروح التفاهم والتسامح بينهم ، كما تعتبر كذلك اداة للتبادل المعرفي (تبادل العلوم والمعارف).[7]

من الناحية السياسية:

- تؤدي السياحة الى تحسين العلاقات بين الدول ؛
- ان النتائج الايجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية .[8]

المحور الثاني : تعريف الاستثمار والاستثمار السياحي

الفرع الأول : تعريف الاستثمار والاستثمار السياحي

1- تعريف الاستثمار :

يرى البعض ان الاستثمار يعني التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من خلال اشباع استهلاكي الحالي والحصول على منفعة مستقبلية من استهلاك مستقبلي اكبر. والبعض الاخر يعرف الاستثمار بانه :" التخلي عن استخدام اموال حالية ولفترة زمنية معينة من اجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع امكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة [9]. والاستثمار هو الانفاق على الاصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، وانطلاقا من هذا التعريف فالاستثمار هو الاضافة الى اصول

المؤسسة وتشمل الآلات والمعدات والمباني والاثاث ووسائل النقل وطرق المواصلات، فهو بذلك يعبر عن الزيادة الصافية في راس المال الحقيقي للمجتمع، والاستثمار الاجمالي يشمل الانفاق على اهتلاكات الاصول اما الاستثمار الصافي فيكون بعد طرح الاهتلاكات .[10]

2- الاستثمار السياحي :

الاستثمار في القطاع السياحي اما ان يكون في مشاريع سياحية مقترحة (جديدة) او يأخذ شكل توسعات استثمارية في شركات ومؤسسات سياحية قائمة كإضافة خطوط انتاجية جديدة للمطابخ الى جانب الخطوط الموجودة، او توسعة الطاقة الاستيعابية لمنتجع سياحي. والاستثمار يحتاج الى بيئة استثمارية تتوفر فيها مقومات نجاح المستثمر في حسن الاختيار للفرص الاستثمارية المتاحة .

ومن ابرز هذه المقومات :

1- استقرار سياسي ، اقتصادي وامني ؛

2- تشريعات مالية وقانونية مشجعة تسهل عملية الاستثمار ؛

3- سياسات ضريبية مشجعة تتضمن اعفاءات ضريبية لمدة معينة يتم اخضاع الدخول المتاتية من الاستثمار بعدها الى الضريبة ؛

4- توفر فرص مناسبة في ظل اقتصاد يتسم بالرخاء والنمو الاقتصادي؛

5- وجود ادخارات ووعي ادخاري واستثماري باعتبار الادخار مصدر التمويل للاستثمار؛

6- وجود اسواق مالية يسهل تداول الاوراق المالية (الاسهم والسندات فيها) [11].

الاستثمار السياحي هو توظيف الاصول من اجل خلق رأسمال مادي ورأسمال بشري من اجل تطوير قطاع السياحة كبناء الفنادق والمنتجعات السياحية ، وتحسين الخدمات السياحية ، وتدريس وتحسين مستوى العمال التابعين لقطاع السياحة .[12]

الفرع الثاني : أهداف الاستثمار السياحي [13]

ان الاستثمارات بشكل عام دعامة للاقتصاد الوطني، غير ان الاستثمارات السياحية تلعب دورا كبيرا في تنمية عدة دول، وتهدف الاستثمارات السياحية الى تحقيق ما يلي : تحقيق التوازن الجهوي؛ دعم ميزان المدفوعات ؛ المحافظة على التراث الوطني ؛ زيادة الدخل الوطني؛ تنويع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني؛ المساهمة في تدفق رؤوس الاموال الاجنبية؛ المساهمة في توفير مناصب الشغل والتقليل من معدلات البطالة؛ تطوير البنية التحتية للدول سواء تعلق الامر بالنية الاساسية الاقتصادية من المرافق العامة والاشغال العامة ووسائل النقل والمواصلات والاتصالات او البنية الاساسية الاجتماعية المرتبطة غالبا بالهياكل الصحية والمصارف والخدمات التي تساهم في تحسين مستوى المعيشة.

الفرع الثالث : خصائص الاستثمار السياحي

يتميز الاستثمار في القطاع السياحي بمجموعة من الخصائص تفرقه عن الاستثمارات الاخرى نوجزها فيما يلي :

- يحتاج الاستثمار السياحي الى عدد كبير من اليد العاملة تتنوع بين اليد العاملة العادية والمتخصصة في الخدمات السياحية ؛
- تتأثر الاستثمارات السياحية بشكل كبير بالاستقرار السياسي والامني يؤدي الى تدهور طردي في الاستثمار السياحي ؛
- تؤثر التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في أي دولة على الاستثمار السياحي فبقدر مرونة التشريعات تكون المشاريع الاستثمارات السياحية مرنة وتقل بقدر التعقيدات والعراقيل التي تكبح العملية الاستثمارية ؛
- تتمثل المشاريع السياحية بعدم المرونة ونظرا للطابع الموسمي للسياحة فان ذلك يؤثر سلبا على الرغبة في الاستثمار السياحي من اصحاب رؤوس الاموال الصغيرة والمتوسطة، حيث لا يمكنهم ان يجمد بعض رؤوس اموالهم لمدة معينة من الدولة او من اصحاب رؤوس الاموال الذين يمكنهم تحملهم بعض المخاطر.[14]

المحور الثالث : المزايا والضمانات المشجعة للاستثمار في مجال السياحة باعتبار السياحة إحدى القطاعات الحساسة للاقتصاد الوطني ، وموردا من الموارد التي تسمح بتحقيق معدلات معتبرة لإنعاش النمو، وضع المشرع الجزائري إطار قانوني خاص يرسم

التوجهات الرئيسية للسياحة في إطار التنمية المستدامة ، بحيث وضع المشرع المزايا والضمانات بشكل عام التي يستفيد منها أي مستثمر والتدابير التشجيعية في مجال تهيئة وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية[15] . وتأتي على هذا النحو : [16]

أولا: المزايا المتاحة للمستثمر في المجال السياحي وفقا لقانون الاستثمار

الفرع الأول : المزايا المتاحة للمستثمر في المجال السياحي وفقا للنظام العام : Régime général

أ . مرحلة الانجاز :

- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة او المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار ؛
- الاعفاء من دفع حق الملكية يعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في اطار الاستثمار المعني .

ب . مرحلة الاستغلال :

بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى 100 منصب شغل ، تستفيد من ثلاث سنوات ، وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر المزايا التالية : الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات IBS ، والاعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP . وتمدد هذه المدة الى 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تحدث اكثر من مائة منصب شغل او عند انطلاق النشاط، او الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية التي يحدد المجلس الوطني للاستثمار قائمتها .

الفرع الثاني : المزايا المتاحة للمستثمر في المجال السياحي وفقا للنظام الاستثنائي Régime dérogatoire

1– المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة :

– **مرحلة الانجاز لمدة 3 سنوات** : تستفيد الاستثمارات المنجزة في هذه المدة من الامتيازات التالية :

- الاعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في اطار الاستثمار؛
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2 في الالف فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في راس المال ؛
- تكفل الدولة جزئيا او كليا بالمصاريف ، بعد تقييمها من الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI فيما يخص الاشغال المتعلقة بالمنشات الاساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار ؛
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة او مقتناة من السوق المحلية ؛
- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- الاعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الاشهار العقاري ومبالغ الاملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الاملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية ؛

تطبق هذه المزايا على المدة الدن لحق الامتياز ، كما تستفيد من هذه الاحكام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية.

– مرحلة الاستغلال لمدة 10 سنوات : تستفيد الاستثمارات المنجزة في هذه المدة من الامتيازات التالية :

اعفاء من الضريبة على ارباح الشركات ، اعفاء من الرسم على النشاط المهني والاعفاء لمدة 10 سنوات ابتداءا من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار ومزايا اضافية لتحسين و / او تسهيل الاستثمار مثل تأجيل العجز وفترات الاستهلاك.

2 المشاريع ذات الاهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني

2–1– مرحلة الانجاز لمدة خمس سنوات : تستفيد الاستثمارات المنجزة في هذه المدة من الامتيازات التالية :

اعفاء و / او تخفيض الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الاخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء عن طريق الاستيراد او اعفاء من السوق المحلية للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار، واعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الاشهار القانوني الذي يجب ان يطبق عليها ، واعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في راس المال، واعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

– الاعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الاشهار العقاري، وكذا مبالغ الاملاك الوطنية بالنسبة لعمليات التنازل المتضمنة الاصول العقارية الممنوحة بهدف انجاز مشاريع استثمارية. كما تستفيد من هذه الاحكام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية.[17]

2-2- مرحلة الاستغلال لمدة 10 سنوات : تستفيد الاستثمارات المنجزة لمدة اقصاها عشر 10 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر : IBS ، TAP ، والاعفاءات او التخفيضات في الحقوق او الضرائب او الرسوم بما فيها الرسم على القيمة المضافة التي تنقل اسعار السلع المنتجة عن طريق الاستثمار الذي يدخل في اطار النشاطات الصناعية الناشئة .

الفرع الثالث : المزايا المتاحة للمستثمر في المجال السياحي في الهضاب العليا وفي الجنوب الجزائري وفي بعض الولايات

أ . الاستثمارات التي تنجز في الهضاب العليا :

-دفع دينار واحد للمتر المربع لمبلغ اتاوة املاك الدولة لمدة 10 سنوات ، وتخفيض بنسبة 50 % بعد هذه المدة بالنسبة للامتياز العقاري الموجه للمشاريع الاستثمارية (تستثنى في هذا المجال المزايا المتاحة لامتياز املاك الدولة على المستثمرات الفلاحية الجديدة) .

ب . الاستثمارات المنجزة في الجنوب :

– دفع دينار واحد للمتر المربع لمبلغ اتاوة املاك الدولة لمدة 10 سنوات ، وتخفيض بنسبة 50 % بعد هذه المدة بالنسبة للامتياز العقاري الموجه للمشاريع الاستثمارية (تستثنى في هذا المجال المزايا المتاحة لامتياز املاك الدولة على المستثمرات الفلاحية الجديدة)؛

– تخفيض قدره 4.5 % من نسب الفوائد المطبقة على القروض البنكية الممنوحة للاستثمارات السياحية والفندقية ؛

– تخفيض قدره 4.5 % من نسب الفوائد المطبقة على القروض البنكية الممنوحة لتحديث المؤسسات السياحية والفندقية .

ج . **الاستثمارات المنجزة في ولايات ادرار ، اليزي ، تمنراست ، تندوف :**

– تخفيض قد يصل الى 50 % على الضريبة على الدخل الاجمالي لمدة 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات المنجزة

– دفع دينار واحد للمتر المربع لمبلغ املاك الدولة لمدة خمسة عشرة 15 سنة ، وتخفيض هذه الاتاوة بنسبة 50 % بعد هذه المدة بالنسبة للامتياز العقاري الموجه للمشاريع الاستثمارية.[18]

أولا : الضمانات المتاحة للمستثمر في المجال السياحي وفقا لقانون الاستثمار :

يكون للمستثمر الاجنبي مجموعة من الضمانات المكرسة في القانون الوطني و الاتفاقيات الدولية تتمثل في الضمانات المالية والقانونية والقضائية وخاصة بالقطاع السياحي وفي هذا الاطار رتبنا هذه الضمانات على التوالي :

1- الضمانات القانونية :

– معاملة الاشخاص الطبيعيون والمعنويون الاجانب يمثل ما يعامل به الاشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار مع مراعاة الاحكام القانونية المعمول بها ، كما يعامل الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الاجانب نفس المعاملة مه مراعاة احكام الاتفاقيات التي ابرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الاصلية .

– لا تطبق المراجعات او الالغاءات التي قد تطرا في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في اطار قانون الاستثمار الا اذا طلب المستثمر ذلك صراحة؛

– لا يمكن ان تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة ادارية، الا في المجالات المنصوص عليها في التشريع العمول به، ويترتب على المصادرة او نزع الملكية من اجل المنفعة العمومية تعويض عادل ومنصف ، مع اخذ بعين الاعتبار القيمة السوقية للاستثمار.

2– الضمانات المالية :

– يسمح للمستثمر تحويل بكل حرية راس المال وعوائده او اي دفوعات اخرى متعلقة بالاستثمار ، وينجز التحويل بعملة قابلة للتحويل حسب سعر الصرف الرسمي الجاري به العمل في تاريخ التحويل ، مع مراعاة القوانين المتعلقة بحركة الصرف ورؤوس الاموال نحو الخارج ؛

– ضمانات ائتمان التصدير المرتبط بالاستثمار وضمان توفير التمويل المحلي.

3– الضمانات القضائية :

– عرض كل نزاع له صبغة قانونية ينشا بين المستثمر مع الجزائر بخصوص استثمار مقام في البلاد على الهيئة القضائية المختصة لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار يكون بسبب المستثمر او بسبب اجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، او امام هيئات التحكيم الدولية المتخصصة بتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار طبقا للاتفاقيات الدولية المتعلقة بها والمصادق عليها من قبل الجزائر، او امام محكمة الاستثمار العربية اذا كان المستثمر من احدى الدول الاعضاء للاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية؛

– امكانية اتفاق على بند خاص لتسوية النزاعات الناشئة بين الدولة والمستثمر، او بند يسمح للطرفين بالوصول الى اتفاق بناء على تحكيم خاص. فضلا عن وضع نظام تحفيزي لجذب الاستثمارات في الجزائر ، الا ان العامل الاساسي لمناخ الاستثمار اصبح في الآونة الاخيرة يرتبط بالاستقرار الامني ، فقد شهدت شمال افريقيا انسحاب المستثمرين في بعض البلدان التي تشهد اضطرابات داخلية مثلا ليبيا ، واستقرار السياسة المالية والنقدية للدولة منها التوازن الداخلي (عجز الميزانية العامة) ، والتوازن الخارجي يتمثل في عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات ، ظاهرة التضخم التي تندرج ضمن مؤشرات الازمات المالية ، وترتكز السياسة الاقتصادية في الجزائر منذ الثمانينات على توفير اطار قانوني يتطابق ويتناسق مع اهداف وتوجهات اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة . [19]

المحور الرابع : المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كوسيلة لترقية الاستثمار السياحي في الجزائر

هذا المخطط هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية ، والذي تقرر اعداده وتحديد معالمه بالقانون 02/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، والمتعلق بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة من خلال :

– تحديد المحطات الرئيسية للتنمية السياحية الوطنية على فترات مختلفة ، حيث عمدت الدولة الى اختيار المحطة الاولى على المدى القصير خلال سنة 2009 ، ثم المحطة الثانية تكون على المدى المتوسط وذلك في افاق 2015 ، والمحطة الاخيرة للتنمية السياحية تكون على المدى البعيد وذلك في افاق 2030.[20]

– اعطاء للجزائر نطاق سياحي دولي ، وجعلها وجهة ممتازة في منارة حوض البحر الابيض المتوسط بالاعتماد على مزاياها واصولها ، من خلال :

– المشاركة في انشاء فرص عمل جديدة والمساهمة بشكل كبير في الاقتصاد العام للدولة ؛
– المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى (ميزان المدفوعات ، الميزان التجاري ، الاستثمار)؛
– تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ وتحديد شروط قابلية تجسيده .[21]

:[22]– جعل السياحة احد محركات النمو الاقتصادي من خلال :

- تشجيع اقتصاد بديل عن النفط والغاز ؛

- تنظيم العرض السياحي نحو السوق الوطنية ؛

2- تحفيز واثر ايجابي على القطاعات الاقتصادية الاخرى من خلال :

- التأثير على القطاعات الاخرى (الصناعة ، الفلاحة ، الحرف ، الخدمات) ؛
- النظر الى السياحة في اطار منهج شامل الذي يدمج مختلف العوامل (النقل ، البيئة ، الهيئات) ومراعاة منطق جميع الفاعلين في القطاع الخاص (الجزائريين والاجنبيين ايضا) والجمهور؛
- ان تكون هناك اتساق مع الاستراتيجيات القطاعات الاخرى والشروع في الديناميكيات العامة على المستوى الوطني في اطار SNAT 2025 .

4- **الجمع بين الترقية السياحية والبيئة** : يتطلب ادخال مصطلح الاستدامة في جميع سلسلة التنمية السياحية (بالاشتراك الاجتماعي والاقتصادي والبيئي) .

4- تثمين التراث التاريخي ، الثقافي والديني :

- الاقتصاد السياحي لديه علاقة وثيقة مع الاقليم، ومكانا للتعبير عن التاريخ والتنوع الثقافي. هذه هي العناصر التأسيسية للتراث الإقليمي (الانسان ،الطبيعية ،المناخ ،التاريخ.... الخ) التي تقوم عليها صورها، جاذبيتها، موقعها وإنتاجها. هذه هي الأرض التي يقطعها السائح، ينتج ويستهلك. انهم الاشخاص الفاعلين في الاقليم بتعددهم وتنوعهم (عامة ،خاصة، جمعيات.... الخ) التي تساهم في السياحة الانتاجية . امام الاولوية المهمة الموكلة لقطاع السياحة وخاصة في المناطق الهشة اقتصاديا، والتي تسعى الى انشاء فرص عمل، وزيادة التدفقات المالية، وللحفاظ أو إنشاء خدمات هناك استراتيجية التنمية المستدامة التي تدمج هاجس مشكل المحافظة و إنعاش التراث التاريخي والثقافي.
- بشكل عام ، استراتيجيات السياحة المستدامة هي تلك التي تحترم التنوع الثقافي ، وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية

5- **برنامج التحسين المستدام لصورة الجزائر** : يهدف هذا البرنامج لإحداث تغيير في نظرة وتوقعات المتعاملين الدوليين اتجاه السوق الجزائرية في سياق القيام بسوق ذات اهمية ، ومن غير تبعية، مع المجموعة الجديدة للمنتجات والقدرات المتاحة ، والتي تتوافق مع احتياجات المستهلكين الدوليين .

شكل رقم (01) : الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025

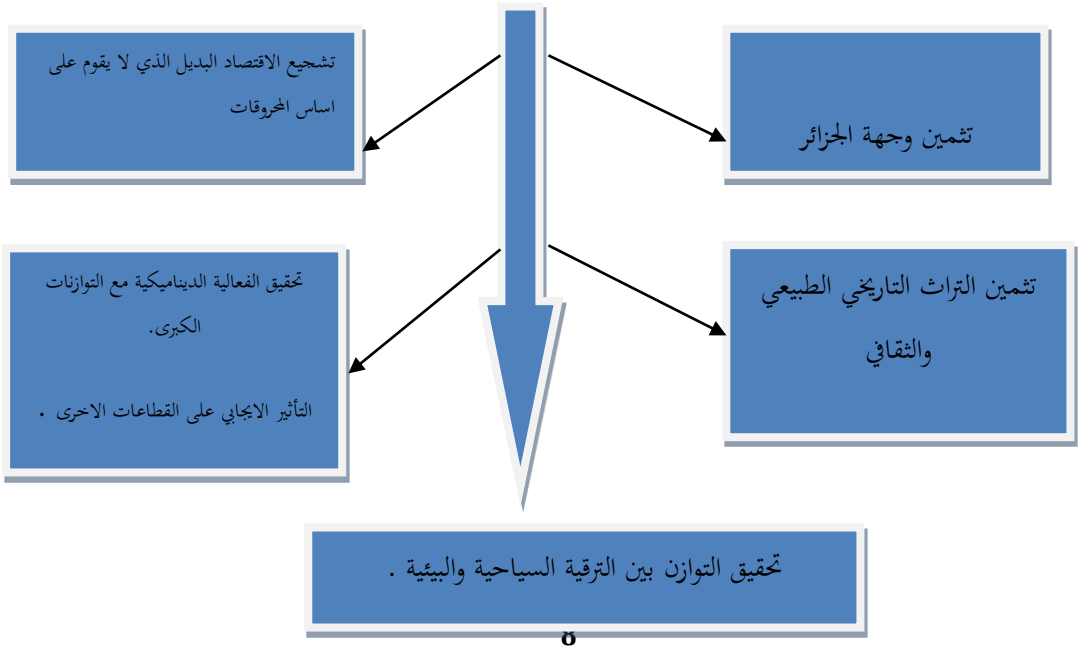

Source, ministère de tourisme, schéma directeur d'aménagement touristique « SDAT 2025 «, livre 1, le diagnostic audit du tourisme algérienne , janvier 2008 , p24.

ومن خلال الأهداف المشار اليها في اطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تندرج ضمن أحكام القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة حيث اشارت المادة 02 منه الى ما يلي :

يهدف هذا القانون الى احداث محيط ملائم ومحفز من أجل : [23]

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة ؛
- ادماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية ؛
- اعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الايواء والاستقبال ؛
- تنويع العرض السياحي وتطوير اشكال جديدة للأنشطة السياحية ؛
- تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية؛
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين اطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية ؛
- تحسين نوعية الخدمات السياحية ؛
- ترقية وتنمية الشعل في الميدان السياحي ؛
- التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية؛
- تثمين التراث السياحي الوطني.

ثانيا : الأليات المتخذة من قبل الحكومة لتمويل الاستثمارات السياحية [24]

نظرا لأهمية التمويل في تشجيع وترقية الاستثمارات السياحية ، قامت الحكومة لإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT ، وهو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية SNAT الذي من خلاله تعلن الدولة والذي من خلاله تعلن الدولة لجميع الفاعلين ولجميع القطاعات والمناطق عن مشروعها السياحي لأفاق 2025 وذلك بنظرتها للتنمية السياحية الوطنية للمدى القصير 2009 والمدى المتوسط 2015 والمدى الطويل 2025 في اطار التنمية المستدامة بضمان التوازن الثلاثي المتمثل في العدالة الاجتماعية ، الفعالية الاقتصادية وحماية البيئة على مستوى كامل التراب الوطني . وبناءا على المخطط التوجيهي للتنمية السياحية 2025 فقد تم تأسيس بنك الاستثمار من اجل منح مساعدات للمستثمرين في المجال السياحي ومنح قروض طويلة الاجل ، ومنح تحفيزات تفضيلية للاستثمار السياحي في الجنوب والهضاب العليا. ولحل مشكل التمويل ، قامت وزارة السياحة بإبرام ستة اتفاقيات مع مؤسسات مالية وبنكية تتمثل في : 1- القرض الشعبي الجزائري؛ 2- بنك التنمية المحلية؛ 3- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط؛ 4- بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛ 5- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ 6- شركة الجزائر استثمار.

وتتمثل المزايا المتحصل عليها من خلال هذه الاتفاقيات في ما يلي: التمويل حتى 70 % من الاستثمارات؛ تمديد مدة تسديد القروض بالنسبة للاستثمارات الهامة والمتميزة؛ مدة دراسة الملف لا تتعدى 40 يوما لمشاريع الاستثمار؛ تكفل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضمان تمويل التجهيزات؛ تقوم شركة الجزائر استثمار بدعم رؤوس اموال المستثمرين لتمكينهم من الحصول على القروض البنكية.

- **انشاء صناديق الاستثمار الولائية** : يتمثل دورها في تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل من خلال المساهمة في راس المال حسب المادة 100 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، قامت السلطات العمومية بإنشاء 48 صندوق استثمار على مستوى ولايات الوطن كما تم انشاء 6 مؤسسات منها 3 وضع قيد التنفيذ والتي تتمثل في :

- **الجزائر استثمار** :

- تمتلك رأسمال متكون من 30 % خاص بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط و 70 % لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
- مؤسسة تأسست من 5 بنوك عمومية Sofinance ومؤسسة مختلطة جزائرية أوروبية Finalep.

ثالثا : التحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار السياحي يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بمثابة نقطة تحول السياسة الجبائية تجاه الاستثمار السياحي ، فقد تم في هذا القانون اعطاء عديد الامتيازات الجبائية من بينها :

- تخضع الانشطة السياحية لمعدل 19 % وهو معدل منخفض كضريبة على ارباح الشركات؛
- اعفاء المبالغ المخففة بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والفندقة والحمامات والاطعام والاسفار من الرسم على النشاط المهني ؛
- ان الاشتراكات الخاصة بالقطاع السياحي معفاة عند التأسيس او عند رفع راس المال من حقوق التسجيل والمقدر ب 0.5 % من راس المال الشركة ؛
- خضوع الانشطة السياحية الى معدل منخفض (7 % كرسم على القيمة المضافة) ؛
- تخفيض بعض الرسوم الجمركية فيما يتعلق باقتناء التجهيزات والمعدات الجديدة ؛
- تم منح تخفيضات عند التنازل على الاراضي الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية وذلك بنسبة 50 % للأراضي الواقعة في الهضاب العليا وبنسبة 80 % بالنسبة للأراضي الواقعة في المناطق الجنوبية للبلاد ؛
- اضافة التخفيضات في معدلات الفائدة على القروض من 3 % الى 4.5 % عن مجمل القروض .

رابعا : أفاق مخطط التهيئة السياحية 2025

يعتبر مخطط التهيئة السياحية جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الاقليم واطار استراتيجي مرجعي لسياسة السياحة في الجزائر التي من خلالها تقوم الدولة ب :

- عرض رؤيتها حول تطوير السياحة على مستوى افاق زمنية مختلفة سواء على المدى القصير 2009 او على المدى المتوسط 2015 او على المدى الطويل 2025 في اطار التنمية المستدامة من اجل جعل الجزائر بلد مستقبل ؛
- تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ وتحديد شروط قابلية تجسيده ؛
- ضمان في اطار التنمية المستدامة توازن الانصاف الاجتماعي والفعالية الاقتصادية وحماية البيئة ؛
- تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية من اجل رفعها في صف الوجهات السامية في المنطقة الأوروبية المتوسطية ؛[25]

خامسا : مخططات أليات انعاش السوق السياحية في الجزائر

تشكل الادوات الاتي ذكرها طرق انعاش سريع ومستدام للسوق السياحية ، تضمن اعادة الاعتبار للمكان والدور الذي يتعين على السياحة الجزائرية ان تلعبه على مستوى السياحة الدولية، ضمن افاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها اية سياسة للتنمية المستدامة، ولقد شرع في الجزائر العمل ببرنامج السياحة ذات الاولوية ابتداءا من سنة 2008، قصد تفعيل التحول السياحي للجزائر،

وذلك عن طريق اطلاق الاقطاب السياحية الاولى للامتياز او القرى السياحية الاولى للامتياز المدرجة كمشاريع ذات الاولوية وكدافع للانطلاق السياحي ابتداءا من عام 2008، مدعومة بمخطط نوعية وشراكة بين القطاع العام والخاص، اضافة الى مخطط التمويل السياحي ، وفي ما يلي عرض اجمالي لهذه المخططات الخمسة بحسب ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية افاق 2025 :[26]

1- مخطط وجهة الجزائر :

أ . استراتيجية مخطط وجهة الجزائر : بغية اعطاء الجزائر صورة واضحة حقيقية واصلية قادرة على جذب السياح ، وكذا اعطاء المنتج السياحي الجزائري ميزته الخاصة. ان مخطط وجهة الجزائر يشمل في محتواه على ثلاث مكونات وهي :

اولا : تحضير استراتيجية التسويق التي ترتكز على دراسة السوق (العرض والطلب) ، معرفة الاسواق ذات الاولوية ، تصنيف اهداف تسويق لكل سوق؛

ثانيا : الشروع في تطبيق المخطط العملي : حيث يرتكز على:

- معرفة تسلسل الاهداف المقصودة؛
- تحضير الاليات والوسائل التي من شانها التسيير؛
- اعداد ادوات الاتصال والترقية ووسائل التنفيذ ؛
- بناء صورة جديدة وتوسع صورة الجزائر .

ثالثا: وضع جهاز دائم مكلف بمتابعة وتقييم دائم لوضعية السياحة SPOT .

ب. الشروط السبعة لنجاح مخطط تسويق وجهة الجزائر : بصفة عامة الانطلاق الجديد لمخطط تسويق وجهة الجزائر يجب ان ترتكز على سبعة مبادئ اساسية فيما يلي :

- **الثقافة وحالة الذهنيات** : اي اختيار وضعية الهجوم ، والاستمرار في غزو الاسواق لسنوات عديدة لإعادة صورة الجزائر واعداد السوق دائما لتسويق المنتج وللاتصال ؛

- **الالتزامات** : تنشيط وتنسيق متبادل ومستمر لكل مخطط تسويق ، وتفعيل حركية وسائل الاتصال الحديثة : المالية والبشرية والتقنية؛

- **الاليات** : اللجوء الى استعمال وسائل التنشيط المتعددة، الافلام ، اقراص مضغوطة ، صفحات الانترنت ، شاشات الفيديو ، الفضاءات المرئية ...

- **فضاءات الاتصال** : اعتماد وضعية مراقبة ورصد استراتيجية المخطط الوطني بتخصيص جناح بكل قطب امتياز للقيام بخمس وظائف (الاستقبال ، الاستعلامات ، فضاءات بيع الهدايا، معارض، فضاءات الصور) ، وكذا وضع " دار الجزائر" كفضاء للاتصال ورصد الاسواق الدولية ؛

- **المسايرة** : تكوين شراكة فعالة على المستوى المحلي والدولي ، وامتلاك مرجع مشترك للتعاون وتكوين العلاقات ، وتوحيد العمل مع كافة الهيئات : الوكالة الوطنية الجزائرية للسياحة ONAT ، الديوان الوطني للسياحة ONT ، دار الجزائر ، وتشجيع التواصل بين السياسات القطاعية ؛

- **المتابعة** : تشكيل اداء للإرشاد والقياس للقيام بأعمال الحساب ، المقارنة ودراسة التوقعات .[27]

2- الاقطاب السياحية للامتياز : التي سيتم ذكرها لاحقا ؛

- **مخطط النوعية السياحية** : لقد اصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبيرة، انها الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي الى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهو يرتكز على التكوين والتعليم، كما يدرج تكنولوجيات الاعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم. فالمخطط النوعي للسياحة يشمل : تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي؛ منح رؤية جديدة للمحترفين ؛ حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية ؛

وقصد الاستجابة للهدف المادي والنقدي في مخطط الاعمال 2025 ، اصبح تكوين العنصر البشري امرا ضروريا ، وعلى هذا الاساس حدد المخطط ثلاثة اهداف استراتيجية للتكوين قصد تحفيز الجزائر سياحيا في افاق 2025 من خلال :

- ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية ، وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة؛ اعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي ؛ الابتكار واستعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية .

3- **مخطط الشراكة العمومية – الخاصة** : لا يمكن تصور تنمية دائمة لسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص ، ويمكن الحديث عن الشراكة العمومية – الخاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة للطلب الجماعي للمنتجات السياحية .

فاذا كانت الدولة تمارس دورا ضروريا في المجال السياحي ، خاصة في تهيئة الاقليم وحماية المناظر العامة، ووضع المنشأت القاعدية: كالمطارات والطرق في خدمة السياحة، كما انها تسهر على النظام العام وتدير المتاحف والصروح التاريخية، فان القطاع الخاص يضمن اساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي ، يثمن ويسوق الاملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت تصرفه .

وعلى هذا الاساس يسعى مخطط الشركة العمومية – الخاصة الى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية سواء كانوا عموميين او خواص، وذلك من اجل مواجهة المنافسة الاجنبية وتحقيق منتوج سياحي نوعي، وجعل الواجهة الجزائرية اكثر جاذبية وتنافسية لبلوغ مستوى نضج سياحي يرقى بالجزائر الى مصاف البلدان الاكثر تفضيلا .[28]

ويسعى هذا المخطط الى بناء شراكة فعالة ومنسجمة بين القطاع العام والخاص (اصحاب الفنادق، الوكالات السياحية، البنوك، المرشدين السياحيين...الخ) في مجال انتاج وتوزيع المنتج السياحي من اجل مواجهة المنافسة الاجنبية وتحسين النوعية السياحية، وذلك من خلال :

- تحسين الخدمات الاساسية بالنسبة للمواقع السياحية ، النظافة ، المياه ، الكهرباء ، التكنولوجيا ، الاعلام والاتصال ؛
- تحسين النوعية عن طريق التكوين المتواصل ؛
- تسهيل الوصول الى المواقع السياحية والمدن السياحية للامتياز ؛
- توفير الامن السياحي؛
- صيانة الثروة الطبيعية والبيئية ؛
- احترام الطاقة الاستيعابية للمقاصد السياحية .[29]

4- **مخطط تمويل السياحة** : اخذ بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة لكونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة ، وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة اخرى، فان المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة، من خلال دعم ومرافقة الشريك المرقى او المطور.

اما عن محتوى مخطط تمويل السياحة ، فالأمر يتعلق ب :

- مرافقة المستثمرين المرقين واصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار، في تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال ؛
- تخفيف اجراءات منح القروض البنكية ؛
- التمديد في مدة القرض؛
- الدعم ومرافقة المؤسسات المعدة لاحتياجات المؤسسات السياحية واصحاب المشاريع، من خلال :

نظام مرافقة مالي، مساعدات للتكوين، تشجيع شامل للنوعية، انشاء اداة جديدة لتمويل الاستثمارات السياحية مثل انشاء بنك الاستثمار السياحي .[30]

ان هذه الجوانب الحيوية الخمسة الاساسية لتنمية قطاع السياحة المقترحة في الاستراتيجية التي درسها مجلس الحكومة ترتكز على تنفيذ برامج عمل ترمي الى تحقيق الاهداف الاتية :[31]

- تثمين وجهة الجزائر ، تطوير اقطاب وقرى الامتياز السياحية ، تجسيد مخطط نوعية السياحة ويشمل التكوين والتربية والانفتاح على تكنولوجيات الاعلام والاتصال وتحديد مواقع سياحية جديدة تتطابق مع الاتجاهات العالمية الجديدة ، التنسيق والانسجام في العمل من خلال تنظيم السلسلة السياحية واقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص، تحديد مخطط للتمويل العملي وتنفيذه من اجل دعم النشاطات السياحية والمتعاملين في مجال الترقية وتطوير هذا القطاع وجلب المستثمرين الوطنيين والدوليين .

من خلال هذه الديناميكيات تدعمت هذه الاجراءات بمشاريع سبعة اقطاب امتياز سياحية وهي الاقطاب التي يعول عليها لضمان دفع كبير لهذا القطاع خاصة وانها تغطي اهم المناطق السياحية في الجزائر، سواء الساحلية او الصحراوية والتي تعتبر بمثابة " واجهات رموز " حقيقية لبروز مقصد سياحي متميز ويتعلق الامر ب : [32]

1- **قطب امتياز للسياحة في الشمال الشرقي** : عنابة ، الطارف ، سكيكدة ، قالمة ، سوق اهراس، تبسة؛
- للقطب عدة مشاريع كالمطار الدولي بعنابة " رابح بطاط" ، ميناء عنابة وسكيكدة ، وفنادق (79 فندق خاص في كل من سكيكدة ، عنابة ،قسنطينة والطارف) .

2- **قطب امتياز للسياحة شمال وسط** : العاصمة ، تيبازة ، بومرداس ، البليدة ، الشلف، عين الدفلى ، المدية، تيزي وزو، بجاية ؛
- ومن بين المشاريع القائمة والجارية ما يلي : مطار بجاية وشلف ، برامج الاسكان (المدينة الجديدة سيدي عبد الله) .

3- **قطب امتياز للسياحة شمال غرب** : مستغانم ، وهران ، عين تموشنت ، تلمسان ، معسكر ، سيدي بلعباس ، غليزان؛
- ومن القوى الحقيقية لهذا القطب : القدرات السياحية الطبيعية (الساحل ، التضاريس ، السهول والغابات) ، الصناعة التقليدية (اللباس التقليدي ، الجلود ، الفخار ، النسيج) . ومجموعة من القرى السياحية كالحلم السياحي مداغ وهران ، القرية السياحية موسكاردا بتلمسان ، قرية هيليوس كريستل بوهران ، قرية قصر ماسين بتيميمون) .

4- **قطب امتياز للسياحة جنوب شرق** : غرداية ، بسكرة، الوادي ، المنيعة؛
- اهم ما تم انجازه : مطاران دوليان بسكرة وغرداية ، مطار الوادي ، الطريق العابر للصحراء ، انشاء اقطاب (قصور ميزاب) ، ترميم التراث السياحي ، 26 فندق خاص بغرداية وبسكرة والوادي .

5- **قطب امتياز للسياحة جنوب غرب** : توات قورارة طرق القصور ، ادرار ، تيممون ، بشار ؛
- اعادة الاعتبار للتراث السياحي من خلال الترميم ، ثلاث مطارات (القرارة بتيميمون شيخ سيدي محمد بن لكبير بأدرار ، وبرج باجي مختار .فنادق توات 120 سرير بأدرار ، وفنادق انجزت او جاري انجازها كفندق رياض ماسين بأدرار ، وفندق قصر ماسين ايضا بأدرار . حيث استفادة ولاية بشار من منطقتين للتوسع السياحي بمساهمة اجمالية تقدر ب 149 هكتار بكل من بلدية بشار وبلدية بني عباس ، وبالرغم من وجود دراسة التهيئة السياحية للمنطقتين المنجزة من طرف المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية ، الا ان المنطقتين بقيتا على حاليهما ولم تنطلق بهما الاشغال .

6- **قطب امتياز للسياحة الجنوب الكبير** : الطاسيلي ناجر ، اليزي ، جانت ؛
- يقع القطب اساسا في ولاية اليزي ، يمتد على مساحة قدرها حوالي 284.618 كلم مربع ويحتضن حوالي 40.000 ساكن ، ومن بين المشاريع ذات الاولوية : فنادق كفندق ملتقى الاجانب بجانت .

7- **قطب الامتياز السياحي للجنوب الكبير** : اهقار ، تمنراست .

- مواقع ذات اهمية سياحية ونذكر منها : ادريان ، امسل ، عين مقل ، عين ايكر، طاسيلي ، الاهقار، والصناعة التقليدية كصناعة النسيج والجلود واللباس التقليدي ، الحلي التقليدي .

الجدول رقم (01) : تطور عدد السياح بالقطب

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد السياح	700	4039	7582	8044	5538	8051	18.884	21080	23.362	27.121

المصدر : المديرية السياحية لولاية تمنراست

نلاحظ فعلا ان القطب عرف تطورا نوعيا لعدد السياح خلال الفترة 1999 الى 2008 ، فمن 700 سائح سنة 1999 الى 27.121 سائح سنة 2008 ، فتعتبر هذه الزيادة معتبرة ، هذا ما يستدعي اعطاء الاولوية للسياحة الصحراوية وجعلها كقطب سياحي قادر على المنافسة وجلب المزيد من السياح ، الا ان خلال 2003 تراجع عدد السياح من 8044 سنة 2002 الى 5538 سائح سنة 2003 ، حيث يمكن ارجاع هذا التراجع الى تدهور الوضع الامني في الصحراء الجزائرية بمنطقة حاسي حنفوشة الواقعة على حدود منطقة تمنراست سنة 2003، وهو ما يفسر تراجع السياح الاجانب عن السياحة الصحراوية .[33]

فبالنسبة لقطب الشمال الشرقي فانه يشمل ست ولايات وتحد المنطقة شمالا البحر المتوسط وشرقا تونس وغربا ولايات سطيف وبجاية وباتنة ومن الجنوب ولايات ام البواقي وتونس ، ويمتد القطب على مساحة 30347 كلم مربع و 3.612.000 هكتار وعشرة مرتفعات اساسية ، وبالتالي فان السياحة الجبلية والجوية والشاطئية قائمة . اما القطب الشمال وسط فهو يضم العاصمة بالخصوص ويتميز بموقعه على الساحل البحري ويمتد على طول 615 كلم او ما نسبته 51 % من الشريط الساحلي، على مساحة 33.877 كلم مربع ، و 11.131.000 نسمة اي حوالي ثلث سكان الجزائر وكثافة تقدر ب 328 ساكن في الكلم المربع، يضم القطب عشر ولايات ويحده شمالا البحر المتوسط وشرقا ولايات جيجل وسطيف وبرج بوعريريج وغربا مستغانم وغليزان وتيسمسيلت وجنوبا مسيلة والجلفة . اما القطب شمال غرب فانه يتشكل من سبع ولايات ويحده شمالا البحر المتوسط وشرقا ولاية الشلف وغربا المغرب وجنوبا ولايات تيارت وسعيدة والنعامة والقطب يمتاز بقربه من اروبا لا سيما اسبانيا . وبالمقابل يشمل قطب الجنوب شرق ثلاث ولايات ويحده شمالا مدينة الاغواط والجلفة والمسيلة وباتنة وخنشلة وتبسة وشرقا من قبل ليبيا وغربا ولايات ادرار والبيض وجنوبا من ولايات اليزي وتمنراست، القطب يمتد على مساحة 160 كلم مربع وعدد سكان ب 1.5 مليون نسمة . اما قطب الجنوب غرب فانه يتشكل من ولايتين وتمتد على مساحة 603 الف كلم مربع وعدد سكان يقدر ب 900 الف ساكن. اما القطب الجنوب الكبير ، فانه يتشكل من ولاية اليزي ويحده شمالا ورقلة وغرداية وشرقا ليبيا وغربا تمنراست وجنوبا مالي والنيجر، هذه المناطق تعد من اغنى المناطق سياحيا بالنظر الى تواجد منطقة الطاسيلي المحمية المعترف بها من قبل منظمة اليونيسكو والحظيرة الوطنية الطاسيلي ، ويمتد القطب على مساحة 284.618 كلم مربع و 40 الف نسمة . وفي نفس السياق هناك قطب الهقار الذي يرتكز حول تمنراست التي تمتد على مساحة 456.200 كلم مربع و 137.175 نسمة وهي ايضا منطقة تتمتع بمزايا سياحية كبيرة [34]

واعطيت للوكالة الوطنية للتنمية السياحية مهام ميدانية من اجل التكفل الفعلي بتطوير وترقية ومرافقة اصحاب المشاريع والمستثمرين . كما اسندت مهام الترقية للديوان الوطني للسياحة (ONT) ، والديوان الوطني للتنشيط والترقية والاعلام السياحي (ONAT) مع تدعيم المؤسسات التكوينية الثلاث بمدراس جديدة في كل من تيبازة وعين تموشنت بالإضافة الى سبعة مدارس تابعة لقطاع التكوين والتعليم المهنيين موزعة على اقطاب السياحة السبعة ، دون ان ننسى التسهيلات الممنوحة في مجال التمويل البنكي للمشاريع حيث ابرمت عدة اتفاقيات مع البنوك BDL - CPA ، وغيرها لتسهيل اجراءات الحصول على القروض المالية المناسبة حسب كل

مشروع . اما استعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال فهو سلوك جديد ومجال الاستهلاك والتنويع، اذ ان استعمال الانترنت في الحجز المباشر وتحضير السفر مباشرة دون اللجوء الى وكالات السفر، مع استعمال دلائل سياحية والتذاكر الالكترونية سيلعب دور كبير في تسهيل عمليات الاسفار . ونشير في الختام ان التطبيق الصارم لهذا المخطط سيرفع السياحة الجزائرية الى مصاف الدول الرائدة في هذا المجال ومن ثم التعويل على قطاع بديل لقطاع المحروقات .[35]

5- **مخطط الجودة** : يهدف مخطط الجودة الى تحسين وتطوير العرض السياحي ، وذلك بالتركيز على التعليم والتكوين باستخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال ، وهذا ما يتطلب تعاونا مشتركا بين مختلف الفاعلين ، وكذلك القطاعين العمومي والخاص لأجل تلبية الطلب من خلال تقاسم الادوار ، اذ لكل قطاع دورا بارزا في هذا المخطط .

وتعرف المنظمة العالمية للسياحة الجودة السياحية بانها : " نتيجة لعملية تلبية جميع احتياجات المستهلك ومتطلباته وتوقعاته المشروعة من المنتجات والخدمات بسعر معقول كما تكون متطابقة مع الشروط التعاقدية المتفق عليها ، ومحددات الجودة الشاملة " .[36]

– معايير الجودة السياحية وقواعدها :

- الشفافية ، التجانس بين المحيط الطبيعي والانساني ، الاصالة (التراث) ، الامن والسلامة ، الصحة العامة ، سهولة الوصول .

كما تحكم الجودة السياحية مجموعة من القواعد نوجزها فيما يلي :[37]

- الوفاء بمتطلبات السائح ، تطبيق مبدا البحث عن الجودة في الموقع السياحي ، التطوير المستمر للجودة والانتاجية والكفاءة ، تطوير وتحسين السياحة ابتداءا من المؤسسات السياحية والفندقية الى السائح ، دمج الجودة بعملية التخطيط الاستراتيجي للإدارة .

- **مراحل تطور الجودة السياحية** ، مرت الجودة السياحية بعدة مراحل وهي :[38]

- مرحلة الفحص والتفتيش : الهدف من وراء هذه المرحلة هو فحص المنتج المعيب لتجنب وصوله الى الزبون ؛
- مرحلة مراقبة الجودة السياحية : وتتضمن اساليب فحص واختيار وتحديد درجة المنتج ، واتخاذ اجراءات تصحيحية ؛
- مرحلة تأكيد الجودة : من خلال تطبيق الاجراءات اللازمة بغية توفير الثقة للزبون ؛
- مرحلة ادارة الجودة الشاملة : تطورت نظم الجودة لتشمل مناخ العمل والادارة لتعملا سويا بغية تحسين وتطوير الجودة السياحية.

المحور الخامس : المعوقات الأساسية للاستثمار في المجال السياحي في الجزائر

يقدم الكتاب الأول لمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " SDAT 2025 " أهم نقاط ضعف للاستثمار السياحي في الجزائر من خلال:

1– غياب الاقبال على المنتجات السياحية الجزائرية :مواقع غير محمية وموضوعة بدون قيمة ، غياب المنتجات الرائدة التي من شانها أن تشكل الفارق بين المنتجات؛ عدم التركيز على الاساسيات وضعف التفاعل على ارض الواقع .

2– ضعف نوعية وعدد الاقامات والفنادق : عجز قدرات الاستقبال ، ونقص الهياكل الفندقية والمطاعم ذو أصالة ونوعية ، و 10 % فقط من الفنادق التي تراعي المقاييس الدولية ، بالإضافة إلى رداءة منشات الإقامة ، غالية التكلفة بالنسبة للسكان المحليين الامر الذي يتطلب إعادة تأهيل تلك المنشأت .

3– نقص تقنيات التنقيب الجديدة للبحث عن سوق سياحي من قبل منظمات الرحلات السياحية : غياب التحكم في التقنيات الجديدة للسوق السياحي الدولي والتحولات المستمرة ، عدم التكيف مع النمط الجديد للتسيير الالكتروني للأسفار ، صعوبة تخصيص

مقاعد لدى شركات النقل لتنظيم تنقل السياح ، واستقبال السياح في الجنوب لا يزال يقوم به المتعاملين الأجانب المنظمين للمقصد السياحي ، غياب مخطط التكوين المتواصل ، عدم وجود تنظيم واستقبال المسافرين وميثاق ينظم هذا النشاط ، توجه النشاط السياحي أساسا لتنظيم الأسفار للعمرة بنسبة 80 بالمائة مقابل نسبة 10 بالمائة بالنسبة لاستقبال السياح الأجانب في الجزائر ، ونسبة 10 بالمائة تتعلق بعمليات بيع تذاكر السفر .

4- نقص التأهيل والاداء الشخصي : عدم وجود المؤهلات والكفاءة المهنية للموظفين في المؤسسات والخدمات السياحية والفندقية بشكل خاص. جودة التدريب لا تتماشى مع متطلبات العرض السياحي المتميز .

5- ضعف جودة المنتج والمزايا السياحية الجزائرية : غياب النظافة الصحية والصيانة والنظافة بصفة عامة (الأماكن العمومية و الخاصة) ، خدمات غالية التكلفة بالنسبة للسكان المحليين وبنوعية رديئة مقارنة مع المنافسة الدولية بالخصوص المغاربية ، غياب الخدمات الرئيسية ، عدم وجود نشاطات لترقية المنتجات الغذائية المحلية .

6- ضعف استعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال في مجال السياحة : قلة مواقع الانترنت الخاصة بترقية الصحراء والاستكشاف الثقافي ، صعوبة التكيف مع الحجم المتزايد لتكنولوجيات الاعلام والاتصال في المجال السياحي ، عدم وجود دعم اعلامي ؛

7- ضعف الحصول على وسائل النقل ونوعيته : عدم قدرة توفير وسائل النقل من حيث الكمية والنوعية ملائمة حسب الطلب ، زيادة إلى رفع التعريفات مقارنة مع الممارسات الدولية ، سوء توزيع الوجهات إلى الجنوب بالإضافة إلى سوء التنسيق وانسجام الرحلات إلى الخارج.

8- عدم تكيف الخدمات المالية والبنكية مع السياحة المعاصرة : عدم ملائمة وسائل الدفع ونقص عصرنتها على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح ، عدم وجود تنظيم يسمح بتوطين العمليات بالنسبة للتحويلات من و إلى الخارج التي تقوم بها السائح ، عدم تطابق نمط تمويل الاستثمار والنشاط السياحي مع طبيعة الاستثمار السياحي .

9- نقص في الأمن الصحي والغذائي : مشكلات متشتتة ومتكررة (انعدام السلامة الصحية، الغذائية، اضطرابات وغيرها)

10- عدم ملائمة الترشيد والتنظيم والوعي للسياحة المعاصرة : نمط الترشيد غير متلائم مع السياحة المعاصرة، غياب وسائل التقويم ومتابعة تطور السياحة على المستوى الوطني والدولي، ثقل إجراءات منح تأشيرة الدخول إلى الجزائر .

11- عجز كبير في تسويق صورة الجزائر كمقصد للسياح : عدم ترقية المقصد الجزائري، ضعف الاتصالات الداخلية والخارجية ونقص التعاون مع مختلف الناشطين والشركاء في مجال السياحة، افتقار إلى الإعلام واليقظة الاستراتيجية في النشاط السياحي ، قدامة ورداءة الدعائم والترقية ولا تتناسب مع تقنيات الاتصالات المعاصرة، غياب النشاطات الإعلام ، افتقار المردودية للمشاركات التظاهرية في المعارض والصالونات الدولية، نقص الإشارات الدالة كما أنها لا تتميز بالأصالة وغير ملائمة للتسويق الجواري .[39]

خاتمة : لقد تبنت الجزائر من خلال الوزارة الوصية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الممتد على مرحلتين، الاولى من (2008-2015) وتمثل مرحلة التحول السياحي ، والثانية (2015-2030) وهي مرحلة تنفيذ المخطط العملياتي ، ان هذا المخطط يمثل ارادة الدولة في النهوض بالسياحة ، كونه الاطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية بالجزائر ، التي تعتبر مطلب وطني وليس خيار ، وهو حصيلة مسار طويل من الابحاث والتشاورات مع المتعاملين الوطنيين والاجانب . وجاءت السياسة الجديدة في اطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030 لتحسين وتثمين وجهة الجزائر السياحية ، وجعلها منطقة سياحية بامتياز لها علاقة سياحية تنافسية قادرة على جذب السياح الاجانب والاستجابة للطلب الداخلي على المنتجات السياحية الكثيرة والمتنوعة التي تدخر بها الجزائر ، ويجب الاشارة الى ان الجزائر لم تصبح موقع جذب للاستثمار الاجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول المجاورة ، فالبيانات المتوفرة لدى الديوان الوطني للإحصائيات والوكالة الوطنية لتنمية السياحة تؤكد ضالة نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في مجال السياحة وخاصة ان المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لا يتحقق اذا لم تكتسب الجزائر خبرات وتجارب المستثمرين الاجانب الفاعلين في هذا المجال ، مما

لا بد من مساهمة في نشر الوعي السياحي في الجزائر ورصد جوانب الضعف والقوة المحددة لمناخ الاستثمار في الجزائر من طرف الهيئات والقائمين في مجال السياحة بتشجيع الاستثمار السياحي بتحديد النواقص والتحديات التي تحول دون جذب المستثمرين في هذا المجال . واخيرا ضرورة توفير مصادر واليات خاصة لتمول المشاريع السياحية .

- **توصيات مقترحة :**

1- ضرورة الاستمرار في التطبيق الفعلي والحقيقي لبرامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ، باعتباره السياسة الجديدة للسياحة الجزائرية على المدى الطويل ؛
2- الرجوع الى تجارب البلدان السياحية والاستفادة منها ؛
3- الاهتمام الفعلي بالسياحة الداخلية ، والاهتمام بكل انواعها ؛
4- توفير الامن ؛
5- تثمين الامكانيات الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تزخر بها الجزائر ؛
6- الاهتمام بالصناعة التقليدية وبكل ما هو تقليدي .

قائمة المراجع

[1] محمد مرسي الحريري ، **جغرافية السياحة** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1999، ص18.

[2] نعيم الظاهر ، سراب الياس ، **مبادئ السياحة** ، ط2 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2007 ، ص 40 .

[3] عثمان محمد غنيم ، بنيتا سعد ، **التخطيط السياحي** ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الاردن ، 1999 ، ص 23.

[4] يسرى دعبس ، **صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق** ، ط1 ، الملتقى المصري للإبداع والتنمية ، مصر ، 2003 ، ص 162-163 .

[5] YVES TINARD: **Le tourisme économie et management**, MC GRAW-HILL, Paris, 1992, P26

[6] د. لخضر مرغاد ، قريد عمر واخرون ، " صناعة السياحة في الجزائر : المقومات والمعوقات" ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 09-10 مارس 2010 ، الجزائر ، ص 5

[7] أ . ليازيد وهيبة ، " السياحة بالجزائر : امكانيات ضخمة ومعوقات عديدة " ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 09-10 مارس 2010 ، الجزائر ، ص 5 .

[8] احمد ماهر ، عبد السلام ابو قحف ، **تنظيم وادارة المنشأت السياحية والفندقية** ، ط2 ، المكتب العربي الحديث ، مصر ، 1999 ، ص6 .

[9] بن رجم محمد خميسي ، الاستثمار في السياحة ودوره في التنمية المستدانة بالجزائر " ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الاول حول التسويق السياحي و تثمين صورة الجزائر ، جامعة باجي مختار عنابة ، يوما 6-7 نوفمبر ، 2013 ، ص 4

[10] بوعقلين بديعة ، **الاستثمارات السياحية واشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر** ، اطروحة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005- 2006 ، ص 42 .

[11] بن رجم محمد خميسي ، " الاستثمار في السياحة ودوره في التنمية المستدامة بالجزائر " ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الاول حول التسويق السياحي وتثمين صورة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة برج باجي مختار ، عنابة ، يوما 6 و 7 نوفمبر 2013 ، ص 5 .

[12] تريكي العربي ، " الاستثمار السياحي ، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس " ، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2013 ، ص 37.

[13] بوعقلين بديعة ، مرجع سبق ذكره ، ص 48.

[14] ريان درويش ، " الاستثمارات السياحية في الاردن والافاق المستقبلية " ، رسالة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 1996 ، ص 31 .

[15] قانون رقم 03-01 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الفصل الاول ، المادة 2 ، العدد 11 ، الجريدة الرسمية سنة 2003 ، ص 5

[16] بلقاسمي سليم ،كوري اسماعيل ، " مناخ الاستثمار في المجال السياحي ، معوقات وافاق " ، ص6

[17] نفس المرجع السابق ، ص 7 .

[18] نفس المرج السابق ، نفس الصفحة .

[19] مرجع سبق ذكره ، ص 8.

[20] عوينان عبد القادر ، الاستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية افاق 2030 ، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول : السياحة رهان التنمية المستدامة – دراس– تجارب بعض الدول ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة البليدة ، يومي 24-25 أفريل 2012، ص 06.

[21] بريش السعيد وشابي حليمة ، دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة ، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، ص 13.

[22] Ministère de Tourisme, Schéma Directeur d'aménagement Touristique « SDAT 2025 «, livre 1, Le diagnostic audit du tourisme algérienne , Janvier 2008 , p21-22

[23] قانون رقم 03-01 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003 يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الفصل الاول ، المادة 2 ، العدد 11 ، الجريدة الرسمية سنة 2003.

file:///C:/Users/Acer/Downloads/A2003011.pdf

[24] بن طلحة صليحة ، حمداني موسى ، " طرق تمويل الاستثمار السياحي وسبل تفعيلها في الجزائر " ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ، المركز الجامعي لتيبازة ، يوما 26-27 نوفمبر 2014 ، ص 13-14.

[25] ا. البار امين ، دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة ، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية ، جامعة حلوان ، ص 15 -16 .

http://www.helwan.edu.eg/chinese/wp-content/uploads/2013/08/2-1-3.pdf

[26] لحسين عبد القادر ، " استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر " على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025 الاليات والبرامج ، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية – العدد 02 / 2012 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي ، برج بوعريريج ، الجزائر ، ص 11 .

[27] محمود العوني ، " السياحة والتنمية المستدامة ، دراسة حالة ولاية معسكر " ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد تخصص اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران ، 2011-2012 ، الجزائر ، ص 164-165.

[28] لحسين عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 11-12.

[29] محمود العوني ، مرجع سبق ذكره ، ص 168.

[30] لحسين عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 12

[31] ا. ليازيد وهيبة ، مرجع سبق ذكره ، ص 17

[32] ا. لخضر مرغاد ، قريد عمر ، شنشونة محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 12

[33] طواهر محمد التهامي ، بحيدة احمد ، اهمية ترقية السياحة الصحراوية في تنمية النشاط السياحي الجزائري ، دراسة لواقع القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير " الاهقار" ، الملتقى العلمي الثامن حول تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر والتخلف في الجزائر وفي البلدان العربية والاسلامية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، يومي19-20 ديسمبر 2009 ، الجزائر، ص 10.

[34] نفس المرجع ، نفس الصفحة .

[35] ياحي عبد النور ، مرجع سبق ذكره ، ص 8 – 9

[36] سعد بن عبد الرحمان القاضي ، الرؤية المستقبلية لنظم ضمان الجودة في السياحة في المملكة السعودية ، الملتقى الدولي حول الجودة في صناعة السياحة ، يوم 29 ديسمبر 2004 ، ص 4.

[37] الهام بظاظو ، تقييم واقع تطبيق ادارة الجودة الشاملة في الفنادق – دراسة ميدانية على عينة من فنادق الخمس نجوم في الاردن ، مجلة العلوم الانسانية ،السنة السابعة ، العدد 45 ، 2010 ، ص 11 .

[38] مراد الرايس ، التسويق السياحي ودوره في ترقية القطاع السياحي – حالة الجزائر ، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع والافاق ، المركز الجامعي ،يومي 11-12 ماي 2010 ، البويرة ، ص 7

[39] SCHEMA DIRECTEUR D'AMENAGEMENT TOURISTIQUE ' SDAT' 2025, Livre 1 , « **Le diagnostique : audit du tourisme algérien** », Ministère de l'aménagement du Territoire, de l'environnement et du tourisme , janvier 2008 , page 58-60.